



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

ارتفاع النفط الكويتي لمستوى 47,75 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 26 سنتا في تداولات نهاية الأسبوع ليبلغ مستوى 47,75 دولارا مقابل 47,49 دولارا للبرميل في التداولات السابقة وفقا للسعر الملن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط الخام لأعلى مستوياتها في حوالي 8 أسابيع خلال تعاملات نهاية الأسبوع وذلك بعد وعود من أعضاء رئيسيين في منظمة «أوبك» بخفض الصادرات، إضافة إلى الهبوط الحاد في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة.

«جولدمان ساكس»: لا يزال مسار إنتاج «أوبك» غير مؤكد

أسعار النفط ستبقى منخفضة.. للأبد

أحمد موسى - وكالات

قال فان بيوردين، الرئيس التنفيذي لشركة رويال داتش شل ان شركته تعمل على اقتراض أسعار النفط ستبقى عند مستويات منخفضة للأبد.

ونقلت وكالة بلومبيرغ الإخبارية عن بيوردين قوله ان أسعار النفط خلال السنوات الماضية شهدت تحولا كبيرا عندما بلغت ذروتها قرب مستويات 150 دولارا للبرميل الى ان تهاوت الى 30 دولارا للبرميل، فيما تحولت حاليا عند مستويات 50 دولارا للبرميل، فيما استغل عند 40 دولارا. وقالت الوكالة ان الرئيس التنفيذي لإحدى كبرى شركات النفط العالمية قرر مؤخرا التخلي عن سيارته التي تعمل بالديزل بأخرى تعمل بالكهرباء في مؤشر على التحولات الهائلة في اسواق الطاقة. وعلى صعيد آخر،

قال فان مملون لدى مصرف «جولدمان ساكس» في مذكرة بحثية إن الوتيرة التي يستعيد بها سوق النفط توازنه آخذة في التسارع.

وأضاف المصرف في مذكرته: بينما لا يزال مسار إنتاج «أوبك» غير مؤكد، إلا أن بيانات النفط الأساسية الأخيرة جاءت أفضل مما توقعنا، وإذا حافظت على هذا الاتجاه فإن ذلك سيساعد على إعادة المخزونات إلى مستوياتها الطبيعية بحلول مطلع العام المقبل. وأشار إلى أن أسعار النفط انتعشت خلال الشهر الماضي بفضل التراجع الكبير في المخزونات، ومع انخفاض عدد منصات التنقيب في الولايات المتحدة، بالإضافة لقوة الطلب. وكشفت بيانات عن انخفاض إجمالي



مخزونات النفط في الولايات المتحدة وأوروبا وسنغافورة واليابان بنحو 83 مليون برميل منذ مارس، وفقا لجولدمان ساكس». وأوضح محللو البنك الاستثماري أن الطلب القوي على وجه الخصوص ساعد على رفع أسعار التسليم الفوري لتتجاوز أسعار عقود خام «ناميكس» للتسليم بعد عامين بنحو 2,40 دولار خلال الشهر الماضي. وأوروبا عن تفلأولهم الحذر إزاء مستويات الأسعار الراهنة، حيث أشاروا إلى ضرورة التأكد من استدامة التحسينات التي شهدتها أساسيات العرض والطلب لمواصلة الارتفاع. وشهدت أسعار النفط تنديب نهاية الأسبوع الماضي لكنها تظل قرب أعلى مستوياتها في ثمانية أسابيع بدعم من

انخفاض المخزونات الأمريكية وجهود أوبك الرامية لخفض الإنتاج. وبلغ خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة مستويات 51,41 دولارا للبرميل، فيما وصل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة إلى 48,94 دولارا للبرميل. وفي الجلسة السابقة ارتفع الخامان إلى أعلى مستوياتها منذ 31 مايو بدعم من صعود عقود البنزين الآجلة في الولايات المتحدة بعد تلقي دعم من أحدث جهود أوبك الرامية لخفض الصادرات وهبوط حاد في مخزونات الخام الأمريكية. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة سجلت انخفاضا حادا بواقع 7,2 ملايين

برميل في الأسبوع المنتهي في 21 يونيو بفعل قوة نشاط التكرير وزيادة الصادرات. ووجدت أسعار النفط دعما في اتفاق جديد بين أوبك وبعض المنتجين خارجها على كبح الإنتاج النيجيري وتشجيع بعض الأعضاء على الامتنال لتخفيضات الإنتاج التي تعهدوا بها. ومنذ أن عقد كبار منتجي النفط في العالم اجتماعا في سان بطرسبرغ الأسبوع الماضي ارتفعت أسعار الخام نحو 6٪ بدعم من توقعات بتعميق التخفيضات. وقالت السعودية، القائد الفعلي لأوبك، إنها تخطط لخفض صادرات الخام إلى 6,6 ملايين برميل يوميا في أغسطس بما يقل نحو مليون برميل يوميا عن مستواها قبل عام.

الرئيس التنفيذي لشركة شل قرر التخلي عن سيارته التي تعمل بالديزل

انخفاض مخزونات النفط في أميركا وأوروبا واليابان بـ 83 مليون برميل

المرزوق: 98٪ نسبة التزام الدول باتفاق خفض الإنتاج



عصام المرزوق

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق ان نسبة الالتزام الإجمالية للدول المشاركة باتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومن خارجها بلغت نحو 98٪ في يونيو الماضي. وأوضح المرزوق في تصريح له «كونا» ان الكويت ترأست الاجتماع الوزاري الرابع للجنة مراقبة تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج الذي عقد بمدينة سان بطرسبرغ الروسية خلال الفترة من 23 إلى 25 الجاري.

وأضاف أنه تم خلال الاجتماع الذي حضره أعضاء اللجنة الذين يمثلون دول روسيا وفنزويلا والجزائر وعمان إضافة إلى السعودية بصفتها رئيس المؤتمر الحالي لـ«أوبك»، مراجعة بيانات إنتاج يونيو الماضي ونسب التزام الدول المشاركة في الاتفاق. وذكر ان نسب التزام الدول بالاتفاق تعتبر «إيجابيا للغاية»، لافتا إلى أنه تم خلال الاجتماع أيضا شكر وتقدير جهود جميع الدول الملتزمة بخفض الإنتاج. وبين ان نسبة التزام الكويت خلال الفترة من

يناير إلى يونيو الماضيين بلغت 99٪. ولفت إلى أنه تم في هذا السياق توجيه اللجنة الفنية المشتركة لعقد اجتماعات بشكل عاجل مع ممثلي بعض الدول لبحث سبل التعاون للبحث على المزيد من الالتزام خلال الفترة المتبقية من الاتفاق الذي ينتهي في مارس 2018. وبحث أيضا إلى اللجنة أوصت بضرورة إبقاء خيار التمديد إلى ما بعد مارس

2018 مفتوحا اذا ما لزم الأمر. وتوقع المرزوق أن يرتفع الطلب على النفط بنحو مليوني برميل يوميا في النصف الثاني من العام الحالي مقارنة مع النصف الأول، معربا عن تفاؤله بهذا الاتفاق «الذي يسير في الاتجاه الصحيح» والذي يحتاج أيضا إلى المزيد من الوقت والالتزام لتحقيق أهدافه وهي إعادة التوازن.

ضمن تقرير «بيكر مكنزي» لنشاط المعاملات خلال الربع الثاني من 2017 73٪ تراجعا سنويا بعمليات الاندماج والاستحواذ الواردة للمنطقة

توزيع أكبر 3 دول مقدمة للعطاءات من حيث القيمة (بالمليون دولار) والحجم للربع الثاني من 2017			
المرکز	دولة الشركة المقدمة للعطاء	القيمة (مليون دولار أمريكي)	دولة الشركة
1	فرنسا	775	فرنسا
2	مصر	535	مصر
3	المملكة المتحدة	244	المملكة المتحدة

ترتيب أعلى 3 دول مستهدفة بالشرق الأوسط من حيث القيمة (بالمليون دولار) والحجم للربع الثاني من 2017			
المرکز	الدولة المستهدفة	القيمة (مليون دولار أمريكي)	الدولة المستهدفة
1	الإمارات المتحدة	1065	الإمارات المتحدة
2	لبنان	535	المملكة السعودية
3	المملكة السعودية	244	البحرين

شهد الربع الثاني من 2017 ارتفاعا في إنجاز المعاملات عبر الحدود بالشرق الأوسط، وذلك برغم استمرار عدم وضوح الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وخارجها.

وقد شهد نشاط المعاملات عبر الأقاليم زيادة كبيرة في عمليات الدمج والاستحواذ الصادرة، على الرغم من أن الربع الثاني من 2017 شهد انخفاضا في نشاط عمليات الدمج والاستحواذ الواردة. وواصلت الإمارات قيادة عمليات الدمج والاستحواذ في المنطقة، باعتبارها أكثر الدول نشاطا في الشرق الأوسط فيما يتعلق بعمليات الاستثمار الصادرة والواردة، حيث تصدرت العمليات الواردة بـ 3 عمليات بقيمة مليار دولار، وتصدرت أيضا العمليات الصادرة بـ 6 عمليات بقيمة 16,6 مليار دولار.

ومع ذلك، انخفض عدد المعاملات بنسبة 41٪، حيث تم إنجاز 10 معاملات فقط خلال الربع نفسه من العام. وكانت الإمارات أكثر الدول المستهدفة في المعاملات الصادرة عن منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم والقيمة، حيث تم إنجاز ما مجموعه 6 معاملات بقيمة 16,6 مليار دولار، وجاءت ملكة البحرين ودولة قطر في المرتبة الثانية والثالثة للعمليات الواردة المقدمة للمعاملات من حيث الحجم والقيمة، حيث أنجزت البحرين 3 معاملات بقيمة 571 مليون دولار، وأنجزت قطر معاملة واحدة بقيمة 73 مليون دولار.

في الربع الثاني من 2017، حيث دفعت شركة «إنجي-ENGIE» مبلغ 775 مليون دولار للاستحواذ على حصة بنسبة 40٪ في شركة تبريد الصناعية التي تتخذ من دولة الإمارات مقرا لها. ارتفاع العمليات الصادرة من حيث القيمة، ازدادت المعاملات عبر الأقاليم الصادرة من منطقة الشرق الأوسط من الربع الأول إلى الربع الثاني من 2017 بمقدار 3 أضعافا لتصل إلى 17 مليار دولار، وهي أعلى قيمة لمعاملة دمج واستحواذ صادرة منذ عام 2015، وهو ما يعد عاما قاسيا لعمليات الدمج والاستحواذ عبر الأقاليم،

تراجع العمليات الواردة بالمقارنة مع الربع السابق من العام، انخفضت قيمة عمليات الدمج والاستحواذ عبر الأقاليم التي تستهدف منطقة الشرق الأوسط بنسبة 38٪ في الربع الثاني من 2017، حيث بلغت قيمة المعاملات 1,8 مليار دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 73٪ عن الربع نفسه من العام الماضي. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة المستهدفة الأولى من حيث عدد المعاملات وقيمتها، حيث تم إنجاز 3 معاملات في مختلف القطاعات بقيمة مليار دولار، وكانت فرنسا أكبر دولة مقدمة للعطاءات من حيث قيمة المعاملات

1,8 مليار دولار قيمة المعاملات الواردة للمنطقة بالربع الثاني من 2017

تضاعفت 3 مرات إلى 17 مليار دولار

في ضوء شح السيولة بقطاع الإنشاءات «المقاولون» يناون بأنفسهم عن مخاطر سوق الإنشاءات في الخليج

محمود عيسى

يبدو أن ظروف سوق الإنشاءات المتوترة في دول مجلس التعاون الخليجي تدفع المقاولين إلى النأي بأنفسهم عن المخاطر، في حين بات أصحاب المشاريع يكافحون من أجل الحصول على أسعار تنافسية على مشاريع كبيرة تنطوي على تحديات من الناحية الفنية. واستشهد مجلة ميد في هذا السياق بمشروع برج خور دبي الذي قالت ان الخلافات القائمة حول الشروط والأحكام بين المقاولين العاملين على المشروع وبين مالكيه تسلط الضوء مرة أخرى على المخاطر التي تواجه المقاولين العاملين في المنطقة. وقالت المجلة انه على مدى العامين الماضيين، أدى تشديد وشح السيولة إلى تباطؤ هذه المشروعات، أو حتى رفض المطالبات أو نشوء النزاعات الشديدة بشأنها، كما ان تسوية الحسابات الختامية بالنسبة لبعض هذه المشاريع لم تتم في الوقت المحدد. وأشارت المجلة في مقال بقلم محرر المشاريع كولين فورمان إلى ان المقاولين لم ينسوا بعد التجارب القاسية التي تجرعوا مرارتها

في الفترة الماضية، وانهم لا يرغبون في خوضها مرة أخرى، ما يعني أنه على الرغم من تعطشهم للمشروعات الجديدة لإبقاء عجلة العمل في حالة دوران، إلا أنهم الآن أكثر ترددا بالنسبة للانخراط في المشاريع التي قد تضر بأوضاعهم المالية في المستقبل. قدرات الشركات المحلية الأصغر، فإن هذا الأمر لا يشكل تحديا كبيرا لاسيما عندما يطرح أصحاب المشاريع مناقصاتهم مع الاحتمال بأن عددا ضئيلا من هذه الشركات على الأقل سيكون دائما على استعداد لتقديم عطاءات بمزايا تنافسية. وحتم الكاتب بالقول ان المشكلة تكمن في المشروعات الكبرى والاكثر تعقيدا التي تتطلب الخبرة التقنية والقدرة على إدارة هذه المشروعات وإدارة المخاطر المتعلقة بها، وهي قدرات لا يملكها سوى عدد محدود من شركات الإنشاءات. ويواجه أصحاب مثل هذه المشروعات في الوقت الحاضر صعوبة أكبر في الحصول على أسعار تنافسية مع تخوف الشركات من المخاطر التي تنطوي عليها مثل تلك المشاريع.



الأجور ليست أسراراً.. تجربة نرويجية ناجحة

على تفاصيل الدخل الخاصة بالأصدقاء أو الزملاء، أصبح على المواطنين الآن تسجيل الدخول باستخدام رقم الهوية الوطنية للوصول إلى المعلومات المدرجة على موقع مصلحة الضرائب، وعلى مدى ثلاث سنوات مضت لم يكن بمقدور أحد إجراء بحث خفي، تؤكد مصلحة الضرائب النرويجية أنه منذ عام 2014 أصبح بالإمكان معرفة هوية من يبحثون عن معلومات تخص أشخاصا آخرين، وبدءا من هذا التاريخ انخفض معدل البحث إلى 10٪.

يوجد نحو ثلاثة ملايين مواطن بالغ عددهم 5,2 ملايين من إجمالي تعداد السكان البالغ عددهم 5,2 ملايين نسمة، وخلال العام السابق مباشرة لتطبيق عملية البحث سجل موقع مصلحة الضرائب 16,5 مليون بحث عن بيانات الدخل.

أن الجميع يقوم بنفس الفعل، وأن المال يستخدم في إنجاز أمور مقبولة، فدافعوا الضرائب حتما يحتاجون للشعور بالثقة إزاء النظام الضريبي ونظام الضمان الاجتماعي. لا يتسبب ذلك في حدوث أي مشاكل، ففي معظم أماكن العمل يكون الموظفون على دراية لا بأس بها بمقدار ما يجنيه زلماؤهم دون الحاجة إلى البحث عن ذلك، وتحدد الأجور من خلال اتفاقيات جماعية. تتحرك فجوات الأجور في نطاقات ضيقة نسبيا، وحتى فجوة الرواتب بين الجنسين محدودة للغاية وفقا للمعايير العالمية، حيث يعد البلد الاسكندنافي الثالث على العالم من حيث المساواة بين الرجال والسيدات في أجر العمل المماثل، رغم ما يعكسه الإجراء من شفافية، إلا أن البعض ضغط على الحكومة لسن تدابير من شأنها حث الناس على التفكير مرتين قبل التطفل

لا سر في النرويج فيما يتعلق بالأجور، حيث يمكن لأي شخص أن يعرف مقدار الراتب الذي يتقاضاه الآخرون، وبخلاف المعتاد السائد نادرا ما يتسبب ذلك في مشاكل، بحسب تقرير لـ«بي.بي.سي».

في السابق كان يتم نشر الأمور المتعلقة بالأجور في كتاب يضم معلومات حول الدخل والأصول والضرائب الخاصة بكل شخص، وكان ينتشر في المكتبات العامة، وبعد ذلك تم التحول للإنترنت لنشر هذه المعلومات. حدث هذا التحول عام 2001، وكان سريع الأثر، ويرجع الخبراء الشفافية في هذا الجانب إلى مستويات الضرائب المرتفعة المفروضة على الدخل في النرويج والتي يصل متوسطها إلى 40٪ مقابل 30,1٪ في الاتحاد الأوروبي. عندما يدفع المواطنون أموالا كثيرة عليهم أن يتأكدوا